

يتا في دخول علي جمع الوصية والحجب بالشخص نقصان كتمك ولها
الحجب بالشخص حرمانا فلا يدخل علي ستة وهم الاب والام والابن
والبنين والزوج والزوجات وضابطهم كل من ادب الميت بنفسه غير
المعتن والمعتقة وابنه اعلم ههنا انهي الكلام علي العصبان والحجب
وكان من احكام العاصب وانما يصح به كونه معلوما انما اذا
استغرق العوض الشركة سقط العاصب الا الاختلاف في الام
الاكدرية والالاخوة الا استغفار في المشتركة كما استر في باب
التعصيب وكانت الاكدرية سنا في باب الجدة والاخوة ذكر هنا المشتركة
وعنده لها بابا فقال **باب المشتركة** بقوله في صحتها ان الصالح
والنور في جميعها ابه ابه المشترك فيها وبكسرهما علي نسبة الشريك اليها
مما استر في صحتها ابن يونس وعلى الشيخ ابو حامد المشتركة بنا بعد الشين
وتسمى بالحاربية وبالجمالية لما ياتي برعم بعضهم انهما تسمى بالمشتركة
لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عنها وهو علي المنبر قال ابن الهيثم
وفيه نظر **وان تحددن وجاوا ما اوجدهن وبنا ابه الزوج والام او**
الجدة فوريث الزوج النصف والام والجدة السدس واخوة للام
ابن فاكتر حازوا الثلث واخوة ايضا للام واب امي استغفار ذكر فاكتر
ولو كان معه انبي او نانا وقد استغفر فوا امي المذكورين وغير الاستغفار
المال بفرض النصف جمع بصيغة فالمسيلة اصلها ستة للزوج النصف
لثلاثة وللام والجدة السدس واحد والاخوة للام الثلث اثبات
وجمع الانصبا ستة فلم يبق للعصبة الشقيق شي وكان مقدر
الحكم السابق ان يستقط الاستغراق الفروض وذلك هو الذي
قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه والام هو مذهب الامام ابي
حنيفة والامام احمد بن حنبل رضي الله تعالى وهو احد قولين علي
واحد الروايتين عن زيد رضي الله عنه ثم وقعت لعمر بن الخطاب
رضي الله عنه ثانيا فارد ان يعرض بذلك فقال الله من يهين ثابيت

عليها

تجرا

حب اباهم كان حائرا فلا ذم الاب الا في وقتل قاتل ذلك احد الوصية
وقيل قال يحكم بعض الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان ابانا كان حمارا
ملقي في اليم فلذ اسمت بما تقدم فيما قيل له ذلك قضى بالتشريك
بين الاخوة للام والاخوة الا استغفار كما روى عنهم ولاد امر بعد ان كان
استغفروا في ابي العامر المامي فقبل له في ذلك فقال ذكر علي ما
قضىنا وهذا علي ما نقضني ووافقه علي ذلك جماعة من الصحابة
منهم زيد بن ثابت رضي الله عنه في اشهر الروايات ومال الله الامام
مالك رضي الله عنه وهو المذهب المشهور عن الامام الشافعي
رحمه الله تعالى الذي قطع به الاصحاب رضي الله عنهم جميعا
وهو الذي ذكره المصنف رضي الله عنه بلفظ موافقا لما قبل لعمر
ابن الخطاب رضي الله عنه بقوله **فاجعلهم** اي الاخوة الا استغفار والاخوة
للأم **كلم اخوة لام** اي كالاخوة للام **واجعل اباهم حمارا** اي كحمار
اي في اليهودية كان الجميع اخوة لام بالنسبة لقسمته الثلث بينهم فقط لان
كل وجه كما قال **واقسم علي الاخوة** الجمع الا استغفار والذين لام فقط
ثلث التركة بينهم بالسوية ولو كان مع الاستغفار فيها اي اخذت كواحد
من المذكورين **فهذه المسئلة المشتركة** المشهور في ضمان المعانة
رضي الله عنهم في هذا الوقت ولا بد في تسميتها والحكم فيها بما ذكر من
هذه الارقان الاربعة وهي زوج وذو سدس من ام او جدة واثان
فاكثر من اولاد الام وعصبة شقيقا ومختر اركانها وتوجيه كل من
المدعيين والمعاينة بها مذكورة في المطولات ومنها كانت استخرج
الترتيب **المسئلة** اما قلت بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط ليل
يسر ذلك لو كان معهم اخت او اخوات لان فاهن يعطن بالعصبة الشقيق
تحو لا تخرج الا اخت للاب النصف وتقول للثمة والالاخوات للاب الثلثان
وليس في العشرة كما توهم بعضهم وهو توهم باطلا والله اعلم ثم استخرج
المسئلة في الله في نفيه من احكام الجدة والاخوة ووافي بعدك السابق

عليها